بتوجيه من الرئيس الأسد.. تسليم ٢٥ جراراً و«تركسين» للقرى المتضررة من الحرائق

وزير الإدارة المحلية: منحة بقيمة ٦٢٥ مليون ليرة لتمكين القرى المستفيدة من استثمار الجرارات بالشكل الأمثل

الوطن

تم أمس تسليم ٢٥ جراراً زراعياً بمختلف القياسات و«تركسين» إلى عدد من الوحدات الإدارية المتضررة من الحرائق التي اندلعت عام ٢٠٢٠ في محافظتي اللاذقية وطرطوس ضمن البرنامج المتكامل الذي أقرته الدولة لدعم القرى المتضررة فيها بتوجيهات من الرئيس بشار الأسد.

ويستفيد من الجرارات التي تم شراؤها بموجب المنحة المالية ضمن برنامج الدعم بعد الحرائق نحو ١٢٥ قرية ومزرعة موزعة على ٢٥ وحدة إدارية في المحافظتين وذلك بناء على رغبة الأهالي فيها لتأمين جرارات زراعية تقدم خدمات عامة في النقل والحراثة وتأمين المياه وغيرها، فيما استفادت باقي القرى من مشاريع تنموية أخرى تم إنجازها.

وأكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف خلال لقائه رؤساء الوحدات الإدارية المستفيدة من هذه المنحة بحضور محافظي اللاذقية المهندس عامر هلال وطرطوس عبد الحليم خليل أنه تنفيذاً للمنحة المالية ضمن برنامج الدعم، يتم تقديم هذه الجرارات لتكون بمنزلة مشاريع تنموية وتقديم خدمات لأهالي القرى المتضررة من الحرائق في أكثر من مجال وفق حاجتها وطبيعة المنطقة فيها.

وقال الوزير مخلوف: إن توجيهات الرئيس الأسد تضمنت أيضاً تقديم منحة مالية إضافية بقيمة ٦٢٥ مليون ليرة سورية للمحافظتين حسب عدد الجرارات لتمكين القرى المستفيدة من هذه الجرارات واستثمارها بالشكل الأمثل من خلال تصنيع ملحقاتها وفق الحاجة بمتممات كمقطورات مياه أو نقل وسكك حراثة وصهاريج رش مبيدات وغيرها.

وفي تصريح للصحفيين جدد الوزير مخلوف تأكيده أن الدولة أقرت برنامجاً متكاملاً لتنفيذ مشاريع تنموية وإعادة حلقة الإنتاج في القرى المتضررة من الحرائق والمزارعين فيها بتوجيه من الرئيس الأسد وبعد زيارته والسيدة أسماء الأسد إلى المناطق المتضررة ولقائهما الأهالي فيها.. وقال: «تم تطبيق هذا البرنامج على خطوات بدءاً من التعويض المادي للمتضررين والمساعدات العينية وتقديم الغراس مجاناً وإنجاز مشاريع تنموية في القرى المتضررة ومشاريع نموذجية بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية».

ولفت إلى أن هذه الخطوة تمثل حلقة من سلسلة الإجراءات لإعادة الدعم لهذه القرى المتضررة والتي يتم تنفيذها بالكامل، حيث اتفقت الوحدات الإدارية مع وجهاء القرى المتضررة التابعة لها على شراء جرارات تقدم خدمات لكل قرية بدلاً من مشاريع تقدم خدمات جزئية.

وأوضح أن من المطلوب من رؤساء الوحدات الإدارية المستفيدة من هذه الجرارات هو التنسيق مع القرى والمخاتير والاستفادة منها في أفضل السبل ووفق الحاجة لها مع التركيز على الأعمال المتعلقة بإبعاد خطر الحرائق عن الأراضي الزراعية.

كل ١٥ يوماً ساعة مياه واحدة فقط

عضو مجلس محافظة القنيطرة: تخصيص المياه بطلب مازوت واحد خطأ كارثي

مدير المياه: وضع المياه ليس جيداً واتفقنا مع «كهرباء» القنيطرة على عدم قطع التيار ليلاً

القنيطرة - خالد خالد

تعالت أصوات أبناء القنيطرة وممثليهم في مجلس المحافظة بسبب معاناتهم من واقع المياه وغيابها عن بعض التجمعات بريف دمشق والقرى على أرض المحافظة وخاصة بريف القنيطرة الجنوبي، متهمين المعنيين باتخاذ قرارات خاطئة في هذا الوقت الدقيق والعصيب على البلد والتي تؤدي إلى نتائج كارثية، من دون إغفال نقص التوريدات النفطية في هذه الفترة والمخصصات لكل محافظة لأدنى مستوياتها.

وطالب عضو مجلس المحافظة بسام هزاع الشرعبي العنزي وزملاؤه بالمجلس أن يتم العمل بكل مسؤولية لإدارة هذه الأزمة وليس التخبط بالقرارات، لأن المياه أهم قطاع حيوي للمواطن فتجمعات النازحين على أرض ريف دمشق تعاني بشكل كبير نقصاً بالمياه حتى قبل نقص التوريدات، واليوم وبعد نقص مادة المازوت وصل الدور إلى ١٥ يوماً ولساعة واحدة تضخ فيها المياه مثل تجمع جديدة الفضل وعرطوز الظهرة وباقي التجمعات سيصل إلى أسبوع على الأقل ولجنة الحروقات تعرف تماماً حساسية هذا الموضوع وتخصيصها لمديرية المياه بطلب واحد فقط (خلال الشهر الحالي خطأ كارثي تتحمل مسؤوليته لجنة الحروقات، استناداً إلى بلاغ رئاسة مجلس الوزراء بأن التخفيضات من المشتقات النفطية للقطاعات الحيوية لا تتجاوز ٤٠ بالمئة، حيث كانت مخصصات مؤسسة المياه ٧ طلبات كل شهر قبل التخفيض، وعدم تشغيل المضخات نهاراً لضعف التوتر، وبعد لقاء المحافظ وبناء على توجيهاته لكونه مطلعاً بشكل كامل على واقع المياه والكهرباء كان المقترح تشغيل مجموعة خطوط كهرباء القطاع الجنوبي من الساعة ١١ ليلاً ولمدة أربع ساعات، لأن الأحمال في هذه الفترة تكون خفيفة ويمكن رفع مستوى التوتر لتشغيل المضخات وبالفعل تم تنفيذ المقترح من يوم الأربعاء ولوحظ أن وضع المياه تحسن في قرى ريف القنيطرة الجنوبي.

ونقص التوريدات وتخفيض مخصصات المؤسسة إلى طلب واحد من المازوت فقط، مبيناً أن الآبار العاملة والمستثمرة حالياً ٢٠٤ آبار من أصل ٢٣٨.

وأوضح الحسين أنه تم التواصل مع مدير الكهرباء حول الواقع الحالي للمياه ووجود نقص كبير بالمياه وخاصة بالقطاع الجنوبي بسبب نقص مادة المازوت ارض المحافظة ٩٠-١٠٠ ليتر/ باليوم وفي تجمعات النازحين بريف دمشق ٣٥- ٤٥ ليتراً يومياً، علماً أن أطوال الشبكة ٣٥٥٠ كم ونسبة الهدر ٣١ بالمئة، وكمية الإنتاج المخططة للمياه للعام الحالي ٢٤ ألف م٣ وكمية المياه المنتجة لغاية نهاية أيلول الماضي ١٤١١٨ م٣.

وبيّن أسباب ارتفاع عجز المؤسسة التي تعود إلى انخفاض الإيرادات مقارنة بالتكاليف في الوضع الراهن وارتفاع أسعار المواد والقطع التبديلية ومواد الصيانة وارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير / بنزين- مازوت- زيوت وشحوم/ وارتفاع خدمات الصيانة بشكل كبير جداً.

أما المقترحات التي قدمها الحسين فهي التوسط لدى من يلزم لتعيين كوادر فنية وإدارية في المؤسسة من جميع الاختصاصات نظراً للنقص الحاد فيها والتوسط لإعطاء مشاريع مياه الشرب الأولوية في رصد الاعتمادات اللازمة لتوفير الإمكانية للبدء بالمشاريع الحيوية والضرورية وحفر آبار إسعافية وتجهيزها لتغطية العجز المائي نتيجة انخفاض غزارة الآبار، وإكمال إعادة تأهيل وتجهيز منظومة المياه في المناطق التي تمت إعادة تحريرها على أرض المحافظة والتجمعات والتوسط لدى وزارة الزراعة لتأمين المياه لأغراض الزراعة وتربية المواشي على أرض محافظة القنيطرة.

٦٣ شكوى على مؤسسات تعليمية خاصة خلال العام الحالي

مدير التعليم لـ«الوطن»: فرض غرامات على بعضها ووضع أخرى تحت إشراف الوزارة

محمود الصالح

كشف مدير التعليم في وزارة التربية عماد هزيم عن وجود ٦٣ شكوى مقدمة بحق مؤسسات التعليم الخاص خلال العام الحالي في المحافظات كافة، وقد تمت معالجة هذه الشكاوي بتطبيق المرسوم ٥٥ الناظم لعمل التعليم الخاص في سورية، إما من خلال فرض غرامات مالية، وفق نوع كل مخالفة أو بوضع المؤسسة تحت إشراف وزارة التربية بشكل كامل إذا كانت المخالفة المرتكبة موضوع الشكوى تقتضي ذلك.

وبين مدير التعليم في حديث لـ«الوطن» أن القطاع التربوي الخاص من القطاعات التعليمية المتأصلة منذ نشأة وزارة التربية السورية حيث يعود ترخيص بعض المؤسسات التعليمية الخاصة إلى العام ١٩٥٠ م فقبل عام ٢٠٠٤ كانت الوزارة تعمل وفق توجيهات القيادة باستيعاب التعليم الخاص ضمن التعليم الرسمي باستثناء رياض الأطفال وقد ازداد دوره في العملية التربوية بشكل مطرد وفق تغير الاستراتيجيات والسياسات التربوية على مر الزمن وصولاً إلى ما وصل إليه الآن من انتشار كبير على مساحة الوطن بمدنه وأريافه، مؤكداً أنه يتم التعامل مع التعليم الخاص كرديف ومساعد للتعليم العام، لأنه يشكل ١٠ بالمئة من التعليم في البلاد.

وعن وجود عقوبات رادعة بحق المؤسسات التعليمية غير المنضبطة بين هزيم أنه إضافة إلى ما ورد في التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم ٥٥ ولاسيما المادة (١٠١) من تحديد للعقوبات التي يمكن فرضها بحق المؤسسات التعليمية الخاصة والتي تتدرج من الإنذار إلى التعويض مقابل الضرر إلى الوضع تحت الإشراف إلى إلغاء الترخيص والتأكيد على إخضاع التعليم الخاص للرقابة المباشرة لوزارة التربية من خلال عمل مديرياتها، فقد صدرت العديد من البلاغات الوزارية التي زادت من قدرة وزارة التربية على ضبط المخالفات في المؤسسات التعليمية الخاصة وردعها وهذا الأمر انعكس إيجاباً على جودة التعليم في هذه المؤسسات وتحسن المنتج التربوي.

للقطاعين العام والخاص في تحقيق السياسة التربوية في سورية فقد عملت وزارة التربية على توحيد الأسس الناظمة للعمل التربوي في القطاعين.

وشدد مدير التعليم على أنه يتم إلزام قطاع التعليم الخاص بجميع الأنظمة والقوانين المطبقة في القطاع العام من مناهج وخطة تدريسية وتعليمات القيد والقبول والنظام الداخلي للمراحل الدراسية وأيام الدوام الرسمي والعطل، وتطبيق قانون التعليم الإلزامي وتعليماته التنفيذية في المدارس الخاصة والعامة على السواء، وتسجيل جميع العاملين فيه في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ونقابة المعلمين، وجعل قدرة صاحب الترخيص على الوفاء بالالتزامات المالية في مؤسسته تجاه العاملين فيها شرطاً أساسياً في الترخيص، والسماح للمعلمين والمدرسين من داخل الملاك بالتدريس في مدارس القطاع الخاص بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً.

وعن ممارسة رقابة الوزارة الذاتية دون انتظار شكوى من المواطن أوضح مدير التعليم أن هناك زيادة في دور الرقابة على هذه المؤسسات من خلال المدير المنتدب من وزارة التربية في كل مؤسسة تعليمية، وتمت معالجة بعض المخالفات برصد عقارات غير مرخصة وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم بناءً على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠١٠ والمعدل بالمرسوم ٧ لعام ٢٠١٧، وإخضاع المؤسسات التعليمية الخاصة للجولات الدورية للموجهين التربويين والاختصاصيين، وخضوع التلاميذ والطلاب في المؤسسات التعليمية الخاصة للاختبارات الموحدة في الصفوف الانتقالية شأنهم شأن زملائهم في المدارس العامة، والسماح بحركة الانتقال للتلاميذ والطلاب من وإلى المدارس الخاصة أصولاً.

وأضاف: يخضع طلاب المدارس الخاصة إلى الامتحانات العامة والامتحانات الموحدة مثلهم مثل أقرانهم في المدارس العامة.

وعن سبب الإقبال على التعليم الخاص، وهل يعود هذا الإقبال إلى تراجع الإعطاء في التعليم العام؟ أوضح هزيم أن نسب التفوق في شهادتي التعليم الأساسي والثانوي يسجلها الطلاب من المدارس العامة فضلاً عن المدارس الخاصة ودائماً التفوق في العام هو أكثر من التعليم الخاص.

> التعليم الخاص يشكّل ١٠ بالمئة من التعليم في سورية

أسرة تُفجع بطفلها الوحيد لارتفاع حرارته وإسعافه لمشفى الأطفال بطرطوس

المحافظة ترى أن المشفى قام بواجبه والوزير يكلّف الرقابة بالتحقيق

طرطوس- هيثم يحيى محمد

فُجعت أسرة الطفل الوحيد لأهله «يوسف» بموته بعد إسعافه -نتيجة ارتفاع حرارته- إلى مشفى الباسل ومن ثم إلى مشفى الأطفال بطرطوس بنحو أربع ساعات ما جعل والده ووالدته يتهمون المشفى بالتقصير حيث تقدم والده بشكوى لـ«الوطن» بعد أن انتهت فترة تقبل التعازي بفقده.

وجاء في شكوى المواطن جرجس الياس والد الطفل يوسف من بلدة الروضة التابعة لمنطقة بانياس ما يلي: تعرض ابني الوحيد لوعكة صحية مفاجئة يوم الأربعاء ٢٠٢٢/١١/١٦ حيث ارتفعت حرارته وأصبح يتقيأ ورأسه يؤلمه فراجعنا الدكتور إياد حبيب بعيادته في البلدة وشرحنا له أعراض الطفل حيثُ أعطاه تحاميل دوكولوبار وطمأننا عن حالته بأنه سيصبح جيد بعد التحاميل.

وبعدها تم الطفل وبحدود الساعة الثانية فجراً استيقظ ووضعه غير مقبول فقمنا بإسعافه مباشرة بسيارتنا إلى مشفى الباسل بمدينة طرطوس وهناك أعطوه إبرة وطلبوا مني أخذه إلى مشفى الأطفال وقد أخذته بسيارتي ورافقني طبيب وفي مشفى الأطفال لم نجد أي اهتمام به ولم يكن يوجد طبيب اختصاصي ورغم الاتصال بالدكتورة مديرة المشفى (وهي طبيبة الطفل بالأساس) فقد اعتذرت ورفضت الحضور بشكل قاطع.. وبعد الاتصال بها مرة ثانية وتأكيد سوء حالة الطفل رفضت أن تأتي قبل الساعة الثامنة والنصف صباحاً وعند الساعة الثامنة والنصف جاءت وتحججت بأنها كانت خارج المدينة بعد علمها بوفاته.

وأضاف الوالد: ونتيجة الإهمال في مشفى الأطفال توفي طفلي الوحيد ذو الأعوام الثلاثة فجأة وخسرناه بشكل مفجع، مطالباً بالتحقق فيها وبيان الأسباب التي أدت إلى وفاته ومحاسبه من يتحمل موته السريع، علماً بأنه لم يكن يعاني أي مرض على الإطلاق قبل ذلك.

أمام الوزارة والمحافظة

أرسلنا هذه الشكوى لكل من وزير الصحة عبر المكتب الاعلامي في الوزارة ولمحافظ طرطوس عبر المكتب الاعلامي أيضاً وطلبنا التدقيق وإعلامنا النتيجة والإجراءات وبعد بضعة أيّام أبلغنا المكتب الاعلامي في وزارة الصحة أن الوزير أحال الشكوى فور ورودها إلى الرقابة الداخلية للتحقيق فيها، أما محافظ طرطوس فقد أحالها إلى عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة الدكتور هاني خضور الذي تواصل مع «الوطن» فور وصول الشكوى إليه ووعد بزيارة المشفى والاطلاع على طبلة العلاج واستجواب الطبيب المعالج ومدير المشفى، وفي اليوم التالي أبلغنا بأنه قام بزيارة للمشفى يوم الأربعاء الماضي للتدقيق في مضمون الشكوى التقى خلالها بمديرة المشفى تكليفاً الدكتورة رحاب سابا كما أجرى اتصالات مع الدكتور الذي رافق الطفل من مشفى الباسل إلى مشفى الأطفال بسيارة والده نحو الرابعة صباحاً، وأخبرنا أن الطفل وصل بوضع سيئ للمشفى وأن المديرة بررت له عدم تمكنها من الحضور للمشفى للإشراف على علاج الطفل عندما اتصل بها والده وأنها ذكرت له أنه كان يوجد طبيب اختصاصي، وهذا مدون على إضبارته وعندما تمنينا عليه الاستماع لشهادة والد الطفل الذي أكد في شكواه عدم وجود طبيب اختصاصي إضافة لتأله من موقف المديرة اتصل بوالد الطفل واستمع لكل ما جرى معه ثم عاد وأخبرنا أنه يعتقد أن المشفى قام بواجبه لكنه لم يتمكن من إنقاذ الطفل بسبب سوء وضعه عندما وصل، ووعد بمتابعة الأمر لمعرفة كل الملابسات، علماً أن سبب الوفاة يعود لاشتباه في التهاب سحايا أو دماغ صاعق.

لنا كلمة

نعتقد أن هذه الشكوى تتطلب التوسع بالتدقيق والتحقيق وصولاً لمعرفة الحقيقة التي يطالب بها أهل الطفل ومساءلة المقصرين ومن ثم وضع التعليمات التي من شأنها عدم تكرار ما حصل مع مرضى آخرين.